

الخلف على ان علته احتياج الاثر الى الممكن في وجوده
 الى الوتر الى العلة التي يلاحظها العقل في ذلك الامكان
 اي استواء الطرفين بالنظر الى الذات او الحدوث اي الخروج
 من العدم الى الوجود وهما على انها جزوا علة او الامكان
بشروط الحدوث وهي اقوال فعلى اولها يحتاج الممكن
 في بقائه الى الوتر لان الامكان لا يثبت عنه وعلى جميع ما فيها
 لا يحتاج اليه لان الوتر انما يحتاج اليه على ذلك في الخروج
 من العدم الى الوجود لا في البقاء وانه انما يثبت بهذه البنية
 المتكونة من الصفات مع اطلاق الاقوال وتقدّم الامكان
 منها الى ان ينبغي ترجيح الامكان الذي هو قول الحكماء وبعض
 المتكلمين وان كان جمهورهم على الحدوث حتى لا يتألف
 التخصيص في البنى التخصيص في البنى عليه كونه دفعت
 المتخالفة مما قالوا من ان شرط بقا الجوهر العرضي والعرض
 لا يبقى زمانين فيحتاج في كل زمان الى الوتر **والمكان الذي**
لاحقا في ان الجسم ينتقل عنه واليه ويسكن فيه فيلانيه
 ولا يبد من الهاسنة او النفوس كما سبق في اختلاف ما هيته
فيل هو السطح الباطن للجوهر الهاسن للسطح الخارج

العترة اجتماعهما محتجين بان الجسم الغموس في الصبغ
 ليسود بيموض له سواد ثم اخروا حتى الى ان يبلغ غايته السواد
 بالكلية واجيب بان عروض السواد ان لم يكن على وجه
 الاجتماع بل المدل فيزول الاول ويحلغه الثاني وهكذا
 على ان العرض لا يبقى زمانين كما تقدم **من الضدين فانهما**
 لا يجتمعان كالسواد والبياض **مخلاف الخلافيين** وهما اعم
 من الضدين فانهما يجتمعان من حيث الاعمية كالسواد
 والخالفون في كل من الاقسام يجوز ارتفاع الشيبين **اما**
التبعضان فلا يجتمعان ولا يرتفعان كالقيام وعدمه
والاصح ان احد طرفي الممكن وهما الوجود والعدم
ليس اولى به من الآخر بل هما بالنظر الى ذاته جوهر
 كان او عرضا على السواء وقيل العدم اولى به لانه اسهل وقوا
 في الوجود المتحقق بانقضاء شيء من اجزاء العلة الثامنة للوجود
 المتشتر في تحققه الى تحقق جميعها وقيل الوجود اولى به
 عند وجود العلة وانقضاء الشرط لانه قد وجدت العلة
 وان لم يوجد هو لا تنقأ الشرط **والاصح انه الممكن الباقي**
يحتاج في بقائه الى السبب اي الوتر وقيل لا ينبغي هذا

الخلاف